

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٧٠٤٣

الأربعاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد مهديف (أذربيجان)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد إيتشيف

الأرجنتين السيدة بيرثيال

أستراليا السيد كوينلان

باكستان السيد مسعود خان

توغو السيد مينون

جمهورية كوريا السيد أوه جون

رواندا السيد غاسانا

الصين السيد تشاو يونغ

غواتيمالا السيد روسينثال

فرنسا السيد أرو

لكسمبرغ السيدة لوكاس

المغرب السيد لعسل

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد تاثام

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2013/582)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1351324 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في جمهورية مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2013/582)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد شيخ عمر ديوارا، وزير المصالحة وتنمية الشمال في جمهورية مالي.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ألبرت كويندرس، الممثل الخاص للأمين العام للمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/582، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

أعطي الكلمة الآن للسيد ألبرت كويندرس.

السيد كويندرس (تكلم بالفرنسية): أتشرف ويسعدني كثيرا أن أحاطب المجلس اليوم. إن التقرير الثاني المقدم من الأمين العام عن الحالة في مالي، المعروض على المجلس في الوثيقة S/2013/582، يأتي متابعاً للقرار ٢١٠٠ (٢٠١٣). أود أن أقدم لمحة عامة عن الحالة السياسية والأمنية في مالي، والتقدم المحرز منذ الإحاطة الإعلامية التي قدمتها في نهاية حزيران/يونيه (انظر S/PV.6985)، والتحديات التي تنتظرنا.

في البداية، من الأهمية بمكان التأكيد على إنجازين كبيرين. ففي تموز/يوليه وآب/أغسطس، شارك شعب مالي بشكل كبير وبهدوء في الانتخابات الرئاسية. وتجمعت السلطات الانتقالية والجهات الفاعلة السياسية وجميع الأطراف الوطنية المعنية من أجل كفالة نجاح الانتخابات في جميع أنحاء الإقليم الوطني. ومن خلال ذلك الحدث النموذجي إبدى الرجال والنساء المليون الرغبة في طي الصفحة بعد الأحداث المثيرة للقلق التي وقعت في الماضي القريب - احتلال الجماعات المتطرفة لشمال البلد والانقلاب وانهيار المؤسسات الوطنية. واتخذت خطوة حاسمة لاستعادة النظام الدستوري وتحقيق الاستقرار في البلد.

أما الإنجاز الكبير الثاني فيتعلق بالنجاح في إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وإن كان ذلك الإنشاء غير مكتمل. في ١ تموز/يوليه، رحبنا بقوات بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. وعلى الرغم من كون أن البعثة المتكاملة قد أنشئت للتو، فقد أسهمت بنشاط في كفالة سلامة موظفي الانتخابات الرئاسية وتهيئة الظروف السياسية المؤاتية لإجراء الانتخابات.

تم إجراء الانتخابات في جميع أنحاء الإقليم الوطني بفضل الاتفاق الأولي، الذي تم عقده الحكومة والجماعات المسلحة في مناطق مالي الشمالية بواغادوغو في ١٨ حزيران/يونيه. لقد مهد الاتفاق الطريق أمام الانتخابات في الشمال، وسوف يتبعه محادثات، تضم الجميع بشأن التوصل إلى تسوية سلمية شاملة، وستبدأ بعد ٦٠ يوما من تشكيل حكومة جديدة. قامت الأمم المتحدة بدور مهم في المفاوضات، بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. ونرحب بالإسهامات البالغة الأهمية لهاتين المنظمتين في تلك المساعي.

وبمضي تنفيذ الاتفاق قدما، لا سيما فيما يتعلق ببدء عملية التجميع، واعتماد تدابير بناء الثقة، وخصوصا من حيث

وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل المحافظة على بيئة سلمية وآمنة، فمن المهم أن تنفذ الأطراف الموقعة على الاتفاق تنفيذًا كاملاً وأن تلتزم به. أما في الميدان، فلا تزال الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد يجتازان مبنى الحاكم ومحطة الإذاعة العامة، ومكتب إذاعة وتلفزيون مالي في كيدال على الرغم من دعوات السلطات لإعادتها. وأصبحت إعادة الخدمات الأساسية في كيدال أمراً ملحاً. كما لا تزال مسألة مواقع التجميع والنشر المنسق للقوات المالية مدرجة في جدول الأعمال.

وربّت عقد اجتماعين للجنة الرصد والتقييم منذ اعتماد الاتفاق. ومع ذلك، خلال الاجتماع الثاني المعقود في ١٨ أيلول/سبتمبر، أعلن ممثلو الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد تعليق مشاركتهم، مشيرين إلى عدم تنفيذ تدابير بناء الثقة، ولا سيما إطلاق سراح السجناء. وأيدت الحركة العربية لأزواد ذلك القرار.

ومنذ ذلك الحين، فقد زدنا عدد اتصالاتنا واجتماعاتنا مستفيدين من المساعي الحميدة التي أبدتها مع ممثلي الحركات المسلحة في كيدال وواغادوغو وبوركينا فاسو. وساعدت جميع هذه الجهود على التخفيف من حدة الحالة وأسفرت عن عودة الحركات الموقعة في إطار لجنة الرصد والتقييم. وطلبت الحكومة من جانبها أن تبذل الجهود الجارية من أجل التوصل إلى تسوية دائمة للأزمة في الشمال، بما في ذلك عقد لقاءات تشاورية مقبلة بشأن اللامركزية والشمال. ومن المهم الإشارة إلى أن الحكومة قد نفذت تدابير بناء الثقة. فقد أفرجت عن ٢٣ سجيناً وأعلنت إلغاء العديد من الأوامر بإلقاء القبض. ويمهد ذلك الطريق أمام إجراء حوار منسق حتى يتسنى للأطراف في الصراع والدولة المالية التغلب على الأسباب التي أدت إلى الفرقة ببلدهم لكي لا يتكرر الماضي مرة أخرى.

التدابير الرامية إلى تيسير بدء العودة التدريجية للإدارة الحكومية والجيش في الشمال. وواكبت البعثة المتكاملة تلك العمليات من خلال تعزيز وجودها في الميدان. وافتتحنا مكاتب في كيدال وتمبكتو وغاو وموبيتي. وهناك هو المكان حيث نريد أن نقوم بدورنا كاملاً مع المجتمعات المحلية والشعب المالي. وتمثل هذه التطورات علامات إيجابية لاستعادة السلام والأمن في مالي. ويبيّن حفل التنصيب الرئيس الجديد بحضور العديد من رؤساء الدول على أن مالي عادت من جديد إلى مجتمع الأمم. إن الرئيس كيتا، من خلال تشكيل حكومته، إنما قد بعث برسالة قوية بإنشائه وزارة مسؤولة عن المصالحة وتحقيق التنمية في المناطق الشمالية، وتتشرف بحضور الوزير في المجلس اليوم. كما ذكر أيضاً أن المصالحة والأمن سيكونان الأولويتين المباشرتين للحكومة.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، من الواضح أن العمل الفعلي في بدايته. والأولويات هي المصالحة الوطنية وتنفيذ الاتفاق الأولي وإجراء الانتخابات التشريعية وبدء محادثات السلام الشامل للجميع من أجل معالجة الأسباب الجذرية للأزمة في مالي وإعادة بسط سلطة الدولة وتوطيد الأمن في جميع أنحاء الإقليم وتحقيق التقدم في مكافحة الفساد وسوء الإدارة.

وأعلنت السلطات إجراء الجولة الأولى للانتخابات التشريعية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ومن المقرر عقد الجولة الثانية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وسيتيح ذلك المجال أمام إنشاء البرلمان الجديد، وفي نهاية المطاف، اكتمال الدورة الانتخابية. ومع ذلك، فمن المهم أن تشترك جميع الأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة في المناقشات المتعلقة بإجراء تلك الانتخابات من أجل التوصل إلى توافق آراء وطني يضم الجميع.

(تكلم بالإنكليزية)

التمردين بالوسائل السلمية بعد الموقف القوي الذي أعرب عنه وزير الدفاع والخطاب الذي وجهه الرئيس كيتا إلى الأمة. ومع ذلك فإن ذلك الحادث يمثل تذكيرا وقيما بالحاجة الملحة إلى إعادة الانضباط والتسلسل القيادي إلى القوات المسلحة على وجه السرعة وبصورة فعالة، والاضطلاع بإصلاح قطاع الأمن بمجدية.

لا تزال حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات الحقوق الجنسية تثير القلق على الرغم من انخفاض عدد الانتهاكات، لا سيما في الشمال. وتواصل أفرقتنا المعنية بحقوق الإنسان تسجيل قضايا الاعتداءات والانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف. فهي تشمل الاعتقالات والاحتجازات غير القانونية التي تقوم بها قوات الدفاع والأمن في مالي، وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وانتشار الإفلات من العقاب لمختلف الجهات الفاعلة. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، أفرجت الحركة الوطنية لتحرير أزواد عن ٣٠ شخصا كانت قد اعتقلتهم في كيدال بصورة غير قانونية. وسوف أضمن أن يلقي عملنا في مجال حقوق الإنسان كل الاهتمام اللازم، وسنستمر في التأكيد على الحاجة إلى وضع حد للإفلات من العقاب، حتى يتسنى للعدالة أن تسود.

وعلى الرغم من هذه التحديات الأمنية، التي تشكل تنبئها هاما لمجلس الأمن، يمكنني أن أؤكد للمجلس أن تحسّن الوضع عموما في مالي فتح أيضا آفاقا جديدة لانتعاش البلد، وآفاقا طويلة الأجل. ولكن التنمية في مالي واحتياجاتها الإنسانية لا تزال عملا شاقا. وأنا أشعر بالصدمة حيال مستويات سوء التغذية في البلد. وثمة عشرات من الأشخاص النازحين واللاجئين يعودون إلى ديارهم، وقد وضعت أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية بالتنمية والشؤون الإنسانية خطة عمل تتعلق بالمناطق الشمالية للأشهر القليلة المقبلة، بغية توجيه الاستجابة الدولية صوب تلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر

وأرى أن الحوادث الأمنية المثيرة للقلق التي وقعت في الآونة الأخيرة في مالي هي بمثابة جرس إنذار. وبعد فترة من الهدوء، الأمر الذي يسهل إجراء الانتخابات الرئاسية، وتجميع الجماعات المسلحة في كيدال، أسفرت زيادة حدة التوتر والأعمال الاستفزازية إلى وقوع اشتباكات في شهر أيلول/سبتمبر في مختلف المواقع في الشمال. هناك حاجة إلى التنبيه.

إن قيام القوات الفرنسية الموازية بعمليات تكتيكية، إلى جانب الزيادة التدريجية في القوات المالية والنشر الاستراتيجي للبعثة المتكاملة في بعض المناطق، قد أثار إيجابيا على الحالة الأمنية في شمال مالي. ومع ذلك، فإن فعالية تحقيق الاستقرار في المناطق الشمالية لا تزال صعبة إلى حد ما بسبب الطابع المعقد للصراع، بما في ذلك خطر قيام العناصر المتطرفة بشن هجمات غير متناظرة لا ينبغي الاستهانة بها.

ففي ٢٨ أيلول/سبتمبر، حاولت سيارة محملة بالمتفجرات الدخول إلى معسكر قوات الدفاع والأمن المالية في تمبكتو. وفجّر المهاجمون المركبة عند مدخل المخيم، مما أدى إلى مقتل أربعة أشخاص، بما في ذلك السائق والركاب وجرح المزيد من الأشخاص. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، أعلن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليته عن الهجوم. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت مقذوفات على مدينة غاو. وأعلنت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا مسؤوليتها عن الحادث.

بالإضافة إلى التهديد الأمني من الجماعات المسلحة والإرهابيين، الذي يؤثر على المناطق الشمالية في المقام الأول، كان على السلطات أن تتعامل مع التوترات داخل القوات المسلحة. ففي ١ تشرين الأول/أكتوبر، سمع صوت إطلاق النار في حامية بلدة كاتي، معقل الجنرال سانوغو، الواقع على بعد حوالي ٣٠ كيلومترا من باماكو. وتمت السيطرة على

في مالي بغية أن تفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بولايتها على نحو عاجل وفعال. ووجود العناصر التمكينية له أيضا أهمية خاصة في سياق دعمنا الأمني واللوجستي للانتخابات التشريعية المقبلة، وفي ضوء مخاطر التهديدات غير المتماثلة.

إن السلطات الجديدة تتصدى للعديد من التحديات التي يجب مواجهتها على وجه السرعة، بغية تمكين رجال مالي ونسائها وأطفالها من العيش في أمان، والاستفادة من عوائد السلام. وما زلت أشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية الهشة، لا سيما في الشمال. والتقدم على الجبهة السياسية أمر رئيسي في هذا الصدد، وأحث جميع الأطراف الفاعلة والجهات على الامتناع عن أعمال الاستفزاز والعنف التي يمكنها بسهولة أن تعرض المكاسب التي تحققت حتى الآن للخطر. وإنني أشجعها على وضع خارطة طريق تتسم بالشفافية ويجري الاتفاق عليها، بغية إجراء محادثات شاملة دون تردد كمسألة ذات أولوية.

وفي الختام، أود أن أهنئ شعب مالي على المسيرة التي بدأها بشكل رائع للغاية. إن بوسعنا أن يعول على دعم المجتمع الدولي في بحثه عن حلول مستدامة للتحديات التي تواجه بلده. وهذه الحلول لا يمكن أن تأتي إلا منه. وأشكر أيضا الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والشركاء الدوليين الآخرين على التزامهم بالتصدي للوضع في المالي، وعلى احترامهم لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ودعمهم لها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوندرز على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لوزير المصالحة والتنمية لشمال جمهورية مالي.

إلحاحا، واحتياجات الإنعاش المبكر. ومع ذلك، كان الدعم الدولي للحالات الإنسانية الطارئة في مالي خجولا، إذ جرى تمويل النداء الإنساني بنسبة ٣٧ في المائة، أو بمبلغ ١٧٧ مليون دولار من أصل ٤٧٧ مليون دولار المطلوبة، مما يترك فجوة قدرها ٣٠٠ مليون دولار. ومع هذا الشهر الذي يأذن ببدء العام الدراسي الجديد، تصبح الاحتياجات في قطاع التعليم ملحة بصورة خاصة.

إن قرب انهيار دولة مالي في العام الماضي لم يكن مجرد صدفة. فالبلد كان يواجه أزمات متكررة على مدى العقود القليلة الماضية. وينبغي ألا يغفل عن بالنا البعد الإقليمي لأزمة مالي؛ ويجب أن نحرز تقدما في تنفيذ استراتيجية متكاملة لمنطقة الساحل. وبينما نمضي قدما، من المهم تجنب تكرار أخطاء الماضي، والتصدي للأسباب الجذرية للتحديات التي تواجه مالي، وهي تشمل أيضا الطريقة التي يتبعها الشركاء الدوليون تقليديا لتوفير الدعم السياسي والمالي. وقد يكون الوقت مناسباً لإعادة تقييم مشاركتنا بصورة انتقادية. وقد نعتبر وضع ميثاق جديد أو اعتماد صفقة جديدة بين الحكومة ومجتمع المانحين، استنادا إلى مجموعة أولويات رئيسية متفق عليها، وإطار واضح للمساءلة، الأمر الذي يؤدي بالبلد والجهات الفاعلة الدولية نحو شراكة أكثر شفافية وتركيزا، ومكافحة سوء الإدارة والفساد مع وجود مالي في مقعد القيادة.

وفي حين أن الأمم المتحدة تسعى جاهدة إلى دعم مالي حكومة وشعبا، نواجه عددا من التحديات الخطيرة. لقد نبهت للمخاطر الأمنية. والبعثة تفتقر إلى العناصر الحاسمة الأهمية التي تمكنها من العمل، مثل طائرات الهليكوبتر، لتيسير الانتشار السريع للقوات والوصول إلى المناطق النائية بغية كفالة حماية المدنيين. ويجب التعجيل بجمع القوات. وأدعو أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات وشرطة إلى بذل قصارى جهدها من أجل تعزيز النشر السريع للعناصر التمكينية والكتائب الإضافية

ودون الخوض في التفاصيل، سوف أذكر الأحداث التالية: الاجتماع الذي عقدته الجماعات المسلحة في باماكو من ١٥ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر؛ الاجتماع الذي عقده الرئيس مع الجماعات المسلحة في كولوفا بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر، ووضع رئيس الدولة خلاله إطارا للمناقشات المقبلة، موضحا أنه بعيدا عن مسألتي الحكم الذاتي والاستقلال، كل شيء كان قابلا للتفاوض ضمن إطار مالي الموحدة والتعددية؛ تنفيذ تدابير بناء الثقة، بدءا بإطلاق سراح عدد من المعتقلين في ١٨ أيلول/سبتمبر و ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وأود التأكيد أيضا أننا أمرنا برفع الولاية السياسية لمختلف الأشخاص الذين كانوا أعضاء في الجمعية الوطنية في أسرع وقت ممكن. وبتاريخ ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر في تمبكتو، وغاو، وكيدال، وفي جميع الأراضي الوطنية، عقدنا كذلك منتديات للتوعية، مثلما ينص عليه الاتفاق الأولي الذي جرى توقيعه في واغادوغو. وتعد حاليا سثنى المنتديات بين المجتمعات المحلية في عدة مناطق من البلد.

وستنظم اللجنة الوطنية الجديدة للحوار وتقصي الحقائق والمصالحة منتديات في وقت قريب بين المجتمعات المحلية، في حين تجري تحقيقات شاملة في انتهاكات حقوق الإنسان، وتداعيات احتلال ثلاث مناطق في الشمال. وستقوم اللجنة بزيارة مخيمات اللاجئين والمشردين من أجل الاطلاع على جميع المسائل المتعلقة بإعادة ادماجهم في أماكنهم الأصلية، وسوف تقدم توصيات إلى الحكومة بشأن كيفية كفالة العمل من الآن فصاعدا على تحقيق سيادة العدالة، ووضع حد لثقافة الإفلات من العقاب في بلدنا.

ومن ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وفي إطار التحضير للمؤتمر الوطني المعني بالشمال، الذي سيعقد في نهاية هذا الشهر، سوف تعقد الحكومة منتدى حول اللامركزية، يهدف إلى إنشاء الآليات المؤسسية التي تمكن من تعزيز

السيد ديارا (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنتكم، السيد الرئيس، على رئاسة أذربيجان لمجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر، وأن أرحب بمبادرتكم إلى عقد هذه الجلسة الهامة بشأن الوضع في مالي. وتشعر حكومي أيضا بغاية الامتنان للأمين العام بان كي - مون على الجهود الجديرة بالثناء التي ما فتئ يبذلها لحل أزمة مالي.

منذ الإحاطة الإعلامية للمجلس في ٢٥ حزيران/يونيه بشأن تقرير الأمين العام (S/2013/338)، حدث الكثير في بلدي. ففي واغادوغو بتاريخ ١٨ حزيران/يونيه، وقّعت السلطات الانتقالية والجماعات المسلحة اتفاقا أوليا يتعلق بالانتخابات الرئاسية ومحادثات السلام الشاملة في مالي. وفي ١ تموز/يوليه، بدأت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي عملها، بعد أن استحوذت على بعثة الدعم الدولية في مالي. وفي ٢٩ تموز/يوليه و ١٢ آب/أغسطس، أجرت مالي بدعم من شركائها الخارجيين أكثر الانتخابات الرئاسية شفافية منذ أن بدأت عملياتها الديمقراطية في عام ١٩٩٢. وأظهرت الانتخابات نسبة مشاركة عالية بشكل استثنائي شهدت على رغبة أبناء شعبنا في تولي مصيره بنفسه، والخروج من مستنقع الأزمة المتعددة الأبعاد الذي ما فتئ البلد يتخبط فيه منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وعهد شعب مالي إلى إبراهيم بوبكر كيتا بمهمة توجيه مستقبل بلدنا، إثر اقتراع ساحق بلغت نسبته ٧٧,٦ في المائة.

ومنذ أن بدأت الحكومة عملها في ٨ أيلول/سبتمبر، بقيادة رئيس الوزراء عمر تاتام لي وتحت سلطة الرئيس كيتا، انكبت على حل مشاكل الشمال. وبينما تتابع إجراء حوار مكثف مع جميع الأطراف المعنية بالأزمة، بذلت سلسلة من الجهود التي تهدف إلى التحضير للمفاوضات المنصوص عليها في الاتفاق الأولي المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه خلال فترة زمنية مدتها ٦٠ يوما.

ندرك في مرحلة ما أن الحالة في عين المكان اليوم تتسم بعودة الجماعات المسلحة، والإرهابيين والجهاديين الذين لا يزالون يشكلون تهديدا خطيرا للاستقرار، والسلام والأمن في المناطق الشمالية من البلد، و عبر منطقة الساحل. وكمثال على ذلك، كان العدد المتزايد من الهجمات الإرهابية التي وقعت في المناطق الشمالية موضوع الرسالة الموجهة إلى أعضاء مجلس الأمن المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، التي سعت من خلالها حكومة مالي إلى توجيه انتباه المجلس إلى التهديد. وتدل تلك الهجمات الإرهابية بوضوح على أن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في مالي لم تنته وأن الحالة الأمنية لا تزال هشة في جميع أنحاء منطقة الساحل.

وأود أن أشير ببضع كلمات إلى الحالة الإنسانية في مالي، حيث لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتحقيق العودة الآمنة والمستدامة للمشردين داخليا واللاجئين إلى منازلهم. وإضافة إلى الصعوبات الناشئة عن الأزمة الأمنية في الشمال، كان هناك تدهور كبير في الحالة الغذائية في جنوب البلد، حيث يواجه أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص صعوبات لا توصف.

ويتطلب تجدد الأنشطة الإرهابية في الأسابيع الأخيرة نشر الجيش المالي في جميع أنحاء الإقليم، ودعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي تحتاج أيضا إلى الحصول على موارد كافية للوفاء بالمهمة الموكلة إليها. بموجب الأحكام ذات الصلة من الفقرتين ١٦ و ١٧ من القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

وقبل الختام، أود أن أكرر هنا خالص شكر وبالغ امتنان مالي حكومة وشعبا لشركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف على مواصلة مشاركتهم مع بلدنا، ولكن أذكرهم أيضا بضرورة عدم تخاذلنا مطلقا في مواجهة الجماعات الإرهابية والجهادية على أساس أن الأزمة في مالي قد جرى حلها وأنه

صلاحيات الكيانات اللامركزية، بحيث تلي تطلعات الشعب الأساسية على نحو أفضل.

وفي الوقت نفسه، فإن الحكومة بصدد إعداد خطة لتسريع وتيرة التنمية في المناطق الشمالية، تمت الموافقة على النسخة الأولى منها يوم الاثنين، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، خلال حلقة عمل معنية بالتصديق عقدت مع الحكومة وشركائنا الفنيين والماليين. وترد توصيات منتدى اللامركزية ومحتوى خطة تسريع وتيرة التنمية في المناطق الشمالية في جدول أعمال المؤتمر الوطني المعني بالشمال، الذي سيجتمع جميع المكونات الاجتماعية لدولتنا حتى تتمكن معا من التوصل إلى حل نهائي ودائم للأزمة التي هزت البلد.

وهدف حكومتنا هو تحقيق المصالحة فيما بين الماليين ومع أنفسهم، لأنه لا يمكن لدولة المضي قدما إلا إذا اتحدت، واتفقت حول رؤية مشتركة لمستقبلها. فبالعزيمة والحكمة، سنعيد بناء عقد اجتماعي جديد من أجل إعادة تهيئة الظروف للعيش معا بوصفنا ماليين من بين أبناء مالي كافة.

وأظهر الرئيس ابراهيم بوبكر كيتا، في خطابه في ٢٧ أيلول/سبتمبر، أمام المناقشة العامة للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة (أنظر A/68/PV.15)، عزمه الثابت على إتمام العملية الانتخابية من خلال تنظيم الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، والجولة الثانية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وشرعت مالي في المضي على طريق إرساء سيادة القانون، بينما تحارب الفساد والإفلات من العقاب مجرم. و الدولة أساسا حيز للتضامن يقوم على العدل والإنصاف.

وبالرغم من أن نشر قوات الدفاع والأمن المالية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية سيرفال قد ساعد في إحداث تحسن ملحوظ في الحالة الأمنية في المدن الرئيسية في شمال مالي، لا بد أن

يجب علينا طي الصفحة والانتقال إلى مناطق أخرى تعاني من التوتر. ٢٠١٣، بغية حشد عاجل للتعهدات من أجل دعم التنمية الاقتصادية في مالي.

وأقول بشكل قاطع إن الحالة الأمنية لا تزال متقلبة للغاية. وتتطلب اهتماما متواصلا من جميع أصدقاء مالي، وتتطلب تحديد التزام المجتمع الدولي بمكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية.

ويرحب وفد بلدي بالتقرير قيد النظر اليوم (S/2013/582). الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع. وأخيرا، أود أن أوجه نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي، وخاصة أصدقاء مالي، الذين اجتمعوا في بروكسل في أيار/مايو.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.